

القياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات غير الملموسة

وانعكاساتها في قرارات الاستثمار

دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ والنظام المحاسبي الموحد

أ.د. محمد حويش علاوي	م.م. يونس محمد خلف	م. يونس عبدالكريم أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة العراقية	جامعة دهوك	جامعة دهوك

المستخلص:

تؤدي محدودية المعالجات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي الموحد في مجال المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة وعدم تبنيه ما يصدر من قواعد محاسبية محلية الى ضعف جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وما يكون لها من انعكاسات سلبية واضحة في كفاءة قرارات الاطراف المستفيدة بشكل عام وقرارات الاستثمار على وجه الخصوص، وبالتالي تأثيرها في النمو الاقتصادي المحلي.

ويهدف البحث الى بيان حجم التباين في المعالجات المحاسبية عن الموجودات غير الملموسة ومتطلبات العرض والإفصاح عن تلك الموجودات في ظل تبني النظام المحاسبي الموحد العراقي بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية ومنها على وجه الخصوص المعيار المحاسبي الدولي (٣٨). مما ينعكس سلبا في جودة معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي وانعكاسات ذلك في التأثير على متطلبات وقرارات المستثمر العادي، وما يترتب عليه من فقدان السوق ميزتها في جلب المستثمرين.

وفي هذا السياق فقد تم تبني منهج الدراسة الوصفية لبيان مدى وحجم ونوع الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في ظل تطبيقات النظام المحاسبي الموحد. ومن ثم توظيف المنهج التطبيقي المقارن في بيان اثار المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل تطبيقات النظام المحاسبي الموحد والمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك في قرارات الاستثمار، وفي هذا الإطار فقد تم إجراء الدراسة التطبيقية المقارنة على القوائم المالية المنشورة لمصرف بغداد في ظل تبني تطبيقات النظام المحاسبي الموحد وفي ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٨). فيما تم توظيف ادوات التحليل المالي للمعلومات المقارنة لبيان تأثيراتها في قرارات الاستثمار.

وتم التوصل الى استنتاجات عدة كان من اهمها ان المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الموحد ذات نتائج متباينة عنها في ظل متطلبات المعيار الدولي (٣٨)، وبالتالي انعكاساتها السلبية في جودة قرارات الاستثمار. وفي ضوء ذلك تم تقديم عدد من التوصيات كان من اهمها ضرورة تبني المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ او تطوير النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات القاعدة المحاسبية (٢) لتحسين جودة الابلاغ المالي ودعم قرارات الاستثمار وتحسين دورها في خدمة متطلبات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الموجودات غير الملموسة، القياس والإفصاح، قرارات الاستثمار.

Measurement and disclosure of intangible assets and their implications for investment decisions

A comparative application study in light of the requirements of IAS 38 and the uniform accounting system

Abstract:

The limitation in accounting treatments, and disclosure requirements in the uniform accounting system, and the absence of local accounting rules in the field of accounting for intangible assets, has a big role to contribute in weakening the quality of the published accounting information. Which has clear negative implications on the efficiency of decisions of the beneficiaries in general and investment decisions in particular and their impact on growth Economic development.

The aim of the research is to determine the extent of the variance in accounting treatments for intangible assets and the absence of integrated accounting standards of quality for the disclosure of such assets in the light of the adoption of the Iraqi Accounting Standard in comparison to the International Financial Reporting Standards, in particular the International Accounting Standard 38. Which is reflected negatively in the quality of information financial reports of companies listed in the financial market and the implications of this impact on the requirements and decisions of the ordinary investor, and the consequent loss of market advantage in attracting investors.

In this context, the descriptive study methodology was adopted to show the extent, size and type of disclosure of intangible assets in the financial reports of companies listed on the Iraqi Stock Exchange under the application of the uniform accounting system and (IAS 38) on the quality of accounting information and its reflection in investment decisions. In this context, the comparative study applied to the published financial statements of the Bank Baghdad in light of the adoption of the uniform accounting system and the application of the International Accounting Standard (IAS38). While the tools of financial analysis were used for comparative information to show their effects in investment decisions. Several conclusions were reached. The most important of these is that the accounting information under the consolidated accounting system has different results from the requirements of IAS 38 and consequently has a negative impact on the quality of the investment decisions. In light of this, a number of recommendations were made. The most important of these was the need to adopt IAS 38 or to establish a local accounting and measurement base, in which international financial reporting standards will be used to support investment decisions and improve their role in serving the requirements of economic development.

Keywords: Intangible Assets, Measurement and Disclosure, Investment Decisions.

المقدمة:

تعد الموجودات غير الملموسة مهمة بالنسبة للعديد من الشركات وتتكون هذه الموجودات من نوعين: اذ يشمل النوع الأول الموجودات التي يمكن تمييزها بشكل مستقل مثل حقوق الطبع وغيرها. أما النوع الثاني فيمثل تلك الموجودات التي لا يمكن تمييزها عن الشركة ولا عن بعضها

ولا حتى عن الموجودات الأخرى مثل خبرات ومهارات الموظفين وخدمات البيع والكفاءة الإدارية. وقد شجعت أهمية هذا النوع من الموجودات العديد من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة في كافة البلدان مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المحاسبة الدولية) على وضع معايير تتناول باستفاضة دراسة وتحديد طبيعة وأنواع تلك الموجودات فضلاً وضع متطلبات القياس والإفصاح ذات الجودة العالية للمحاسبة عن الموجودات غير الملموسة.

وبالمقابل فهناك عدم تطبيق للقاعدة المحاسبية العراقية (٢) المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة، فضلاً عن محدودية المعالجات المحاسبية لهذه الموجودات في ظل النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي والذي لم يخضع الى دراسة تطويرية شاملة في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية الكبيرة التي يمر بها البلد والعالم ومنذ عقود من الزمن.

وتتثير تلك المشاكل بالتزامن مع الأهمية الاقتصادية الكبيرة لتلك الموجودات وتزايد أهمية دورها في نتائج أعمال الشركات المعاصرة وتأثيرها الواسع في رسم ملامح المراكز المالية لتلك الشركات، ومن هنا تنبع أهمية البحث عن معالجات محاسبية متكاملة وإفصاح محاسبي يساهم في التمثيل الصادق عن نتائج الأعمال والوضع المالي وبما يساهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية المنشورة لضمان ملائمة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية للأطراف المستفيدة ومنها قرارات الاستثمار لما لها من انعكاسات كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

وفي هذا السياق تم تقسيم البحث الى ستة محاور رئيسة تناول الأول مقدمة البحث فيما تناول المحور الثاني منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة. فيما تناول المحور الثالث متطلبات القياس والإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) ومتطلبات النظام المحاسبي الموحد العراقي، أما المحور الرابع فيتناول أثر الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة على أحكام وقرارات المستثمرين، وتناول المحور الخامس الجانب التطبيقي للبحث، وأخيراً تناول المحور السادس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

أولاً. منهجية البحث والدراسات السابقة

مشكلة البحث: تؤدي محدودية المعالجات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي الموحد وغياب التطبيق الفعلي للقاعدة المحاسبية المحلية في مجال المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة الى ضعف كبير في جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وبالتالي التأثير في قرارات الأطراف المستفيدة، ومنها على وجه الخصوص قرارات الاستثمار مما ينعكس ذلك سلباً في التنمية الاقتصادية للبلد بشكل عام.

وتتركز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. هل ان المعالجات المحاسبية في مجال القياس والإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد تلبي متطلبات جودة المعلومات المحاسبية التي تساهم في كفاءة القرارات الاقتصادية للأطراف المستفيدة؟
٢. هل يختلف تأثير المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) في قرارات الاستثمار؟
٣. ما مدى حاجة بيئة العمل المحاسبي المحلي لتبني المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الخاص بالموجودات غير الملموسة؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال مساهمة البحث في:

١. بيان ضعف المعالجات المحاسبية في مجال القياس والافصاح المحاسبي عن الموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق.
 ٢. تحديد اثار الاستمرار في تبني تطبيقات النظام المحاسبي الموحد في ضعف جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وانعكاسات ذلك في كفاءة قرارات الاستثمار.
 ٣. تقديم الحلول البديلة في ايجاد البدائل المناسبة لتحديث وتطوير تطبيقات القياس والافصاح عن الموجودات غير الملموسة بما يتناسب ورفع جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.
- أهداف البحث:** تتمثل اهداف البحث الحالي بالآتي:

١. تحديد متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) والنظام المحاسبي الموحد العراقي في المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة.
٢. بيان مدى ملائمة متطلبات المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تساهم في رفع كفاءة قرارات الاستثمار.
٣. تحديد مدى توافق المعالجات المحاسبية ومتطلبات الافصاح في النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٨).
٤. بيان مدى انعكاسات كل من المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) والنظام المحاسبي الموحد في قرارات الاستثمار من خلال الدراسة التطبيقية القائمة على توظيف المنهج التطبيقي المقارن.

فرضيات البحث: استنادا الى مشكلة البحث واهدافه فقد تم تبني الفرضيات الآتية:

١. لا تحقق اجراءات القياس والافصاح عن الموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد متطلبات جودة المعلومات المحاسبية.
٢. لا تفي متطلبات القياس والافصاح للنظام المحاسبي الموحد عن الموجودات غير الملموسة في تحسين قرارات الاستثمار.
٣. هناك غياب للتوافق في المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة بين المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ والنظام المحاسبي الموحد.

منهج البحث وادوات جمع البيانات: اعتمد البحث في عرض محتواه على المناهج الآتية:

١. المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري من خلال الاعتماد على الدوريات العلمية والاطاريح والرسائل والكتب المتخصصة بموضوع البحث.
٢. المنهج الوصفي التحليلي من خلال اسلوب تحليل محتوى القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتحديد طبيعة المعالجات المحاسبية وحجم ونوع الافصاح المحاسبي عن الموجودات غير الملموسة.
٣. المنهج التطبيقي المقارن من خلال تطبيق متطلبات المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل تطبيقات النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) (ملحق ١ و٢) واخضاعها للتحليل المالي بالنسب المالية ذات العلاقة لبيان تأثير جودة المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (فرحان، ٢٠١٦) بعنوان: مدى كفاءة وفاعلية المحاسبة والرقابة على تكاليف البحث والتطوير في البيئة العراقية وفق المعايير الدولية.

تناولت الدراسة مفهوم تكاليف البحث والتطوير ومعالجاتها المحاسبية في ظل كل من المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) والقاعدة المحاسبية العراقية (٢) وفي ظل متطلبات النظام المحاسبي الموحد في العراق، الى جانب متطلبات جودة تدقيق تلك التكاليف. فيما اهتمت الدراسة بمقارنة المعالجات المحاسبية الخاصة بتكاليف البحث والتطوير في ظل كل من المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) والقاعدة المحاسبية العراقية (٢) ومتطلبات النظام المحاسبي الموحد لتحديد مقدار انسجام المعالجات المحاسبية المحلية مع نظيرتها الدولية، الى جانب عرض طبيعة اجراءات التدقيق التي يقوم بها ديوان الرقابة المالية في تدقيق هذه التكاليف. وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة كان من أبرزها عدم الاخذ بنظر الاعتبار التغير الموجود في المعالجات المحاسبية في ظل القاعدة المحاسبية العراقية (٢) من خلال النظام المحاسبي الموحد الامر الذي ادام القصور الحالي في المعالجات المحاسبية في هذا الجانب. لذا اوصت الدراسة بضرورة تكييف النظام المحاسبي الموحد مع القاعدة المحاسبية العراقية لمواكبة التغيرات الحاصلة.

٢. دراسة (Chander & Vishakha, 2011) بعنوان:

A study on intangible assets disclosure: An evidence from Indian companies.

دراسة حول الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة - دليل اثبات من الشركات الهندية. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إفصاح الشركات العاملة في الهند عن الموجودات غير الملموسة في تقاريرها المالية المنشورة. واستندت الدراسة على تحليل التقارير المالية ل ٢٤٣ شركة مختارة من موجود ٥٠٠ شركة معتمدة باستخدام تحليل المحتوى، لفحص مستوى الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة. ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة: أن الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة غير منظم وغير منهجي، فضلاً عن وجود نقص في الإطار المناسب للإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في المعلومات الواردة في التقارير السنوية. وأوصت الدراسة بأن هذه الموجودات ذات قيمة كبيرة لقطاع الشركات في الهند وهو ما يتطلب الاهتمام بمجالات الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة حيث أنها يمكن أن توفر معلومات مفيدة وهامة لمستخدمي التقارير المالية.

٣. دراسة (Qian, 2011) بعنوان:

Research on Information Disclosure of 'Intangible assets for Software Enterprises.

البحث حول الإفصاح عن معلومات الموجودات غير الملموسة في شركات البرمجيات في ظل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، تلعب الموجودات غير الملموسة دور مهم بل أكثر أهمية في خلق القيمة في شركات البرمجيات. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحسين الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة لمساعدة شركات البرمجيات الصينية في تعزيز المعلومات الإدارية لديها. واعتمدت الدراسة في الجانب العملي على التحليل الشامل الهرمي لقياس رأس المال الفكري من خلال اختيار أصول غير ملموسة محددة، وإنشاء نموذج التحليل الهرمي لقياس قيمتها. وكذلك تحليل واحتساب كلا من رأس مال المنظمة، رأس المال البشري، والعلاقة بينهما. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يجب تحليل خصائص شركات البرمجيات خاصة في مجال

تطوير واستخدام الموجودات غير الملموسة لوضع اقتراحات الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة وفقا لرأس مال المنظمة، ورأس المال البشري، والعلاقة بينهما.

٤. دراسة (Silva, 2009) بعنوان:

Disclosure of Intangible Assets: Empirical Study of Financial Corporations in the Iberian Peninsula.

الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة: دراسة تطبيقية على الشركات المالية في شبه الجزيرة الالابرية. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في الحسابات المنشورة ل (٧) مصارف برتغالية، و(٧) مصارف إسبانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ومن ثم تحليل العوامل الأكثر تأثيرا في الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن زيادة حجم المصارف ترتبط مع الإفصاح بشكل أكبر عن العناصر المطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨)، وأن الإفصاح أكثر عن الموجودات غير الملموسة مرتبط أيضا مع درجة انخفاض مستوى تدويل المصرف.

٥. دراسة (Gerpott et al., 2008) بعنوان:

Intangible asset disclosure in the telecommunications industry.

الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في قطاع الاتصالات هدفت الدراسة إلى دراسة جودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في عينة دولية مكونة من (٢٩) مشغل من مشغلي شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكشف الارتباط بين التقرير السنوي وبين مواقع الإنترنت في جودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة من ناحية، وتفسير المتغيرات المتعلقة بجودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة من ناحية أخرى. قامت الدراسة بأخذ عينة تتكون من (٢٩) من التقارير المالية السنوية ومواقع الإنترنت لمشغلي شبكات الاتصالات وإجراء تحليل محتوى لتلك التقارير والمواقع من أجل تحديد مستوى جودة الإفصاح عن (٧) فئات من الموجودات غير الملموسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن جودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في كل من التقرير السنوي وموقع الإنترنت منخفضة نسبيا وأن الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في الغالب يقتصر على اجزاء صغيرة من المعلومات النوعية، وأن جودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في التقرير السنوي والموقع كثيرا ما تكون مترابطة بشكل إيجابي. وأن جودة الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة يختلف اختلافا كبيرا من منطقة الخدمة لمشغلي شبكات الاتصالات الأمريكية مع مشغلي شبكات الاتصالات في أوروبا التي تظهر مستويات نوعية أعلى.

٦. دراسة (Eckstein, 2004) بعنوان:

The measurement and recognition of intangible assets: then and now.

القياس والاعتراف بالموجودات غير الملموسة: سابقا والآن. هدفت الدراسة إلى استعراض معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية القائمة وما أصدرته مؤخرا الولايات المتحدة وبريطانيا فيما يتعلق بالموجودات غير الملموسة، وإجراء مقارنة بين تلك المعايير بهدف تقديم أدلة من شأنها تحسين القياس والإفصاح عن الموجودات غير الملموسة، وتسهيل التنسيق بينهم. فضلا عن البحث في تحسين البنية الأساسية للتقرير المالي العالمي التي يقود في نهاية المطاف إلى تقرير عن الأرباح ذو صلة وجودة جديرة بالثقة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن أولويات جميع واضعي المعايير التي تعمل مع لجنة معايير المحاسبة الدولية

(IASC) هي أن تتلاقى المعايير المحلية مع المعايير الدولية المماثلة لغرض تحقيق أعلى مستوى من الجودة، وهذا يتطلب ان تتضافر الجهود من قبل جميع المشاركين. وتوصلت الدراسة الى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) يمر في مرحلة تطور وقد يتضمن نقطة بداية جيدة وأيضا مشجعة من أجل الاعتراف بالموجودات غير الملموسة.

أوجه الشبه والاختلاف وخصوصية البحث الحالي

١. **أوجه التشابه:** تشير الدراسة المقارنة الى ان جميع الدراسات السابقة قد ركزت على اهمية تلك الموجودات وضرورة الاهتمام بمتطلبات القياس والافصاح، وهو ما يحاول البحث الحالي دراسته بعمق في البيئة العراقية.

٢. **أوجه الاختلاف:** تتركز اوجه الاختلاف في محاور عدة منها اهتمام الدراسات السابقة بقياس والافصاح عن الموجودات غير الملموسة في قطاعات مختلفة وفي بيئات دولية مختلفة ، الا ان البحث الحالي لم يتطرق الى القياس والافصاح في قطاع معين، وتركز البحث في البيئة العراقية على وجه التحديد ، كما ان البحث الحالي ركز على نقاط الاختلاف في القياس والافصاح المقارن بين النظام المحاسبي الموحد العراقي والمعيار المحاسبي الدولي (٣٨) وانعكاس ذلك في قرارات الاستثمار لبيان اوجه القصور وانعكاساتها في جودة المعلومات المحاسبية.

٣. **خصوصية البحث الحالي:** تتمحور خصوصية البحث الحالي في اجراء دراسة وصفية لحالة القياس والافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة لجميع الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لتحديد طبيعة القياس وحجم الافصاح عن تلك الموجودات. ومن ثم بيان تأثير القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي الموحد والمعيار المحاسبي الدولي ٣٨ في قرارات الاستثمار.

ثانياً. القياس والافصاح عن الموجودات غير الملموسة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) ومتطلبات النظام المحاسبي الموحد العراقي

١. **مفهوم الموجودات غير الملموسة:** يعرف المعيار المحاسبي الدولي (٣٨) الموجودات غير الملموسة بانها موجودات غير نقدية قابلة للتحديد وليس لها وجود مادي ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية. ومن التعريف نلاحظ أن ما يميز الموجودات غير الملموسة بصفة عامة افتقار الوجود المادي والدرجة العالية من عدم التأكد فيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية المستقبلية، ويحتفظ بها لاستخدامها في إنتاج أو تزويد بضائع أو خدمات، أو لتأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية (IAS 38, 2016: 726). فيما خصص النظام المحاسبي الموحد حساب نفقات إيرادية مؤجلة بدليل حسابي ١١٨ وعرفها بانها صافي المبالغ التي تنفقها الوحدة الاقتصادية من أجل الحصول على خدمات تستفيد منها لأكثر من فترة مالية ويجري اطفائها بأقساط سنوية على ضوء الفترة التي تستفيد منها الوحدة الاقتصادية ويجري خصم مبلغ الاطفاء من الموجود مباشرة (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١: ٥٨-٥٩). ان ادراج الموجودات غير ملموسة تحت مسمى نفقات إيرادية مؤجلة لها دلالات اقتصادية أكثر مما هو محاسبي. وفي هذا يقول الشرعي " أستحدث النظام المحاسبي الموحد تبويباً مختلفاً عن التبويب التقليدي المتعارف عليه من قبل المحاسبين، وذلك عن طريق تبويب الموجودات والمطلوبات تبويباً يلبي احتياجات الحسابات القومية أي تبويب الميزانية على اساس اقتصادي وبما يتماشى وينسجم مع الاهداف المخططة، اذ تقسم الموجودات الى موجودات يترتب عليها التكوين الرأسمالي على المستوى القومي (مثل الموجودات الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ والمخزون) وموجودات لا يترتب عليها تكوين

رأسمالي على المستوى القومي (مثلاً القروض الممنوحة والاستثمارات المالية والمدينون والنقود) (الشرعبي، ٢٠٠٢: ١٩).

٢. **تصنيف الموجودات غير الملموسة:** تم تصنيف الموجودات غير الملموسة بحسب المعيار ٣٨ وفقاً للخصائص الآتية: (IAS 38, 2016: 726)

- موجودات يمكن تحديدها بصفة منفردة بمعزل عن الموجودات الأخرى مثل حقوق الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر.

- موجودات لا يمكن تحديدها بصفة منفردة بمعزل عن الموجودات الأخرى أو عن الشركة مثل شهرة المحل والتي تعني قدرة الشركة على تحقيق أرباح مرتفعة حيث أنها تفاعل مجموعة من العوامل في آن واحد.

أما النظام المحاسبي الموحد فلم يتطرق الى هذا التصنيفات انما اعطى دليلاً فرعياً لكل نوع وهي:

- نفقات التأسيس ١١٨١: هي المصاريف الناشئة قبل اكتساب الشخصية المعنوية للوحدة مثل دراسة الجدوى الاقتصادية ومصاريف النشر والاعلان.

- نفقات قبل التشغيل ١١٨٢: تشمل النفقات المصروفة قبل المباشرة بالتشغيل.

- نفقات استكشاف ومسح ١١٨٣: تشمل المصروفات اللازمة لإجراء عملية مسح الأرض واستكشاف مكوناتها.

- نفقات ابحاث وتجارب ١١٨٤: يشمل مصروفات الابحاث والدراسات والتجارب التجارية.

- موجودات ثابتة معنوية ١١٨٥: المبالغ التي تدفعها الوحدة الاقتصادية دون الحصول على مقابلها على موجودات مادية وتشمل (حقوق الامتياز، الطبع والنشر والتأليف، وبراءة الاختراع، وشهرة المحل، وحقوق استعمال العلامة التجارية).

- ديكورات وتركيبات وقواطع ١١٨٦: تشمل ثمن الشراء وتكاليف صنع ديكورات والتركيبات الجارية على المبنى بعد انجازه.

- نفقات مؤجلة متنوعة ١١٨٧: تشمل اية نفقات مؤجلة لم تذكر سابقاً كتكاليف الحملات الاعلانية لمنتجات جديدة.

كما ان النظام المحاسبي الموحد اعطى دليلاً مستقلاً لكل من نفقات التأسيس ونفقات الابحاث والتجارب ولم يدرجها ضمن موجودات ثابتة معنوية (غير ملموسة) على الرغم من ان المعيار الدولي (٣٨) اعتبرهما ضمن الموجودات غير الملموسة.

ثالثاً. قياس الموجودات غير الملموسة

استناداً الى المعيار الدولي ٣٨ يتم قياس الموجودات غير الملموسة بمقدار تكلفتها، ويوجب المعيار عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً، وفيما يتعلق بالنفقات المتعلقة بمشروع بحث أو تطوير قيد التنفيذ تم شراؤه بشكل منفصل أو في اندماج الأعمال والتي تم عدها موجود غير ملموس والتي تم تكبدها بعد شراء المشروع فلا يتم الاعتراف بأي موجود غير ملموس ناتج من البحث أو من مرحلة البحث لمشروع داخلي بل يعترف بها كمصروف عند تحملها.

أما الموجود غير الملموس الناشئ من تطوير (مرحلة التطوير لمشروع داخلي) فيعترف به كموجود غير ملموس إذا تمكنت الشركة من بيان الجدوى الفنية لإكمال الموجود غير الملموس بحيث يصبح متوفر للاستعمال أو البيع ونيتها لإكمال الموجود غير الملموس وكذلك كيف سيولد الموجود غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو ظهور فائدة استخدام داخلية وتوفر

الموارد الفنية والمالية المناسبة لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الموجود غير الملموس. ويوجب المعيار عدم الاعتراف بالأسماء التجارية المولدة داخليا على أنها موجود غير ملموس، وما عداه يعترف بالإنفاق على أي بند غير ملموس مصروف في قائمة الدخل إلا ما ينطبق على الحالة السابقة أو إذا تم امتلاك البند في عملية دمج منشآت الأعمال وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (٢)، وكذلك النفقات على بند غير ملموس سبق الاعتراف بها كمصروف يجب عدم اعتبارها كجزء من تكلفة الموجود غير الملموس في تاريخ لاحق، ويتم الاعتراف بالموجود غير الملموس وفقا للمعالجة الأساسية بتكلفته مخصومة منها الإطفاء المتراكم وأية خسائر انخفاض القيمة، كما يجوز الاعتراف به بمبلغ إعادة التقييم مخصوم منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر انخفاض القيمة لاحقة لعملية إعادة التقييم وفقا للمعالجة المسموح بها بشرط إعادة تقييم الموجودات غير الملموسة الأخرى ضمن فئته، وتطبق الشروط المطلوبة في إعادة تقييم الموجودات الملموسة والواردة في المعيار (IAS ١٦) على إعادة تقييم الموجودات غير الملموسة، وإذا كان عمر الموجود غير الملموس محدد فتقيم الشركة طول أو عدد وحدات الإنتاج التي تولف ذلك العمر الانتاجي ويتم إطفاءه عند استخدامه على أساس منتظم خلال عمره الانتاجي بأي طريقة تعكس نمط إطفاءها، وإذا ما استحال التحديد يطفأ بطريقة القسط الثابت، ويتوقف الإطفاء عندما يصنف الموجود غير الملموس بغرض البيع أو تاريخ إلغاء الاعتراف بالموجود أيهما يأتي أولا وتعد القيمة المتبقية للموجود غير الملموس صفراً إلا إذا كان هناك التزام من طرف آخر لشراء الموجود في نهاية عمره الانتاجي عندها تحدد القيمة المتبقية وفقا للاتفاق أو سعر السوق على أن يتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء في نهاية كل فترة مالية وإذا وجد اختلاف فيعامل كتغير في التقديرات المحاسبية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (٨)، وإذا كان عمر الموجود غير الملموس غير محدد عندما لا يكون هناك حد منظور للفترة التي يتوقع خلالها أن يولد صافي تدفقات نقدية واردة للشركة فلا يجب إطفاءه في هذه الحالة على أن يراجع العمر الانتاجي له في نهاية كل فترة مالية لتحديد مدى استمرار الظروف والأحداث التي تدعم تقييم العمر الانتاجي غير المحدد، وإذا تغيرت حالته إلى محدد فيتم محاسبة التغير من غير محدد إلى محدد كالتغير في التقديرات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (٨)، ويوجب المعيار عدم الاعتراف بالموجود غير الملموس عندما يتم استبعاده أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية منه (IAS 38, 2016: 729).

أما فيما يتعلق بالنظام المحاسبي الموحد فإنه لم يتطرق الى مفهوم كل من براءة الاختراع وحقوق التأليف والنشر وحقوق الامتياز وشهرة المحل وكيفية معالجتها وما تتضمنه من تكاليف وإنما اكتفى فقط بإدراجها ضمن موجودات ثابتة معنوية وعرفها النظام بأنها موجودات ثابتة معنوية ١١٨٥ هي المبالغ التي تدفعها الوحدة الاقتصادية دون الحصول مقابلها على موجودات مادية وتشمل (حقوق الامتياز والطبع والنشر والتأليف وبراءة الاختراع وشهرة المحل وحقوق استعمال العلامة التجارية) (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١: ٥٩). كما لم يتطرق النظام المحاسبي الموحد الى الشهرة المتولدة داخليا من حيث عدم الاعتراف بها. كما ان المعيار الدولي أكد على القيمة العادلة في حالة إعادة تقييم الموجودات غير الملموسة وفي حالة الزيادة الناتجة من إعادة التقييم ستعالج الفائض من إعادة التقييم في حقوق الملكية. أما الانخفاض فتعالج كمصروف فترة، وكذلك عدم اشارة النظام الى امكانية مراجعة فترة الإطفاء كما اشار اليها المعيار الدولي (٣٨) (أحمد ومحمود، ٢٠٠٦: ١٩-٢٠).

وفيما يتعلق بنفقات التأسيس فقد اعتبرها المعيار الدولي ضمن الموجودات غير الملموسة في حين اعطى النظام دليل ١١٨١ خاصاً لنفقات التأسيس وعرفها بأنها المصاريف الناشئة قبل اكتساب الشخصية المعنوية للوحدة مثل دراسة الجدوى الاقتصادية ومصاريف النشر والاعلان وتطفي على الفترة التي تستفيد منها الوحدة الاقتصادية (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١: ١٥). في حين ان المعيار قد الزم الشركات بعمر انتاجي لا يتجاوز خمس سنوات في حين النظام لم يشير الى ذلك وانما اكتفى بقول تطفي على الفترة المستفيدة، كما ان المعيار اعتبر النفقات ضمن الموجودات غير الملموسة لان عمرها غير محدد اما النظام المحاسبي الموحد فقد اعطاها دليلاً مستقلاً عن الموجودات الثابتة المعنوية كما سبق الاشارة اليه. فيما لم يميز النظام المحاسبي الموحد بين البحوث والتطوير كما فعلها المعيار الدولي باعتبار ان التطوير هي ترجمة لنتائج البحوث ولم يسمح المعيار بالاعتراف بالموجود غير الملموس الناتج عن عمليات بحث داخلية.

رابعاً. الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة

يتطلب المعيار الدولي ٣٨ الإفصاح لكل فئة من الموجودات غير الملموسة عن الأعمار الإنتاجية ومعدلات الإطفاء وأساليب الإطفاء والإطفاء المتراكم بداية ونهاية الفترة وما حملت به قائمة الدخل كمصروف إطفاء. الا ان النظام المحاسبي الموحد لم يلزم الوحدات بذلك مكتفياً بإظهار الرقم بصورة اجمالية.

أن طبيعة متطلبات النظام المحاسبي الموحد تفرض استخدام اسلوب محدد في عرض البيانات فضلاً عن استخدام مصطلحات أقرب الى المحلل القومي بما يضع من قيود امام التعامل معها من قبل المستخدم العادي، فضلاً عن استخدام أسلوب الدمج في عرض الموجودات والمصروفات والايادات (حسن، ٢٠٠٥: ١٣٢). ويمكن القول بأن النظام المحاسبي الموحد بعيد كل البعد عن متطلبات إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها، اذ أصبحت الحسابات التقليدية مجرد جداول إحصائية يعتمد عليها في إعداد الحسابات القومية. وفي هذا يقول (الواعظ ورزاق) أن مجموعة القوائم والحسابات التقليدية قد تحولت الى قوائم وكشوفات إحصائية، فقائمة الانتاج والارباح والخسائر لا يتم إعدادها من خلال القيود المحاسبية وإنما من خلال البيانات الخاصة بتحليل حسابات وتوزيع الاستخدامات على مراكز التكلفة (الواعظ ورزاق، ١٩٩١: ٤٠٨)، أي أن قائمة الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع تعد من القوائم الفرعية وأن الهدف من إعدادها هو خدمة الحسابات القومية (السقا، ٢٠١٠: ٣١).

خامساً. أثر جودة معلومات المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في قرارات الاستثمار

يعد القرار الاستثماري من أهم وأخطر وأصعب القرارات التي يتخذها المستثمر وأصبح مما لا شك فيه -بعد استعراض أهمية المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة- أن تسعى الشركات إلى أن تقوم بتطوير مستمر لبناء قاعدة معلومات تساعد في الحصول على ميزة تنافسية عن الشركات الأخرى. ويرى كثير من الباحثين أن المحاسبة المالية التقليدية أصبحت تقدم معلومات ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة في الشركات ذات التقنية العالية والتي تعمل في مجال الخدمات والتي بدورها تستثمر مبالغ كبيرة في عناصر غير ملموسة لا يتم تسجيلها دفترياً كموجودات غير ملموسة مثل: كفاءة ومهارة العاملين، تنمية العلاقات مع العملاء، البحوث والتطوير، الشهرة، العلامات التجارية، فرغم مساهمة مثل هذا النوع من الموجودات غير الملموسة في زيادة القيمة السوقية للشركة فإنه في ظل المعايير المحاسبية التقليدية

يتم الاعتراف بها في حدود ضيقة، ومن ثم فإن المعلومات المحاسبية المقدمة قد لا تكون مفيدة بدرجة كبيرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الموجودات غير الملموسة لأنها موجودات غير مسجلة دفترياً (طاحون، ٢٠٠٠: ٣).

أن المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة بشقيها القياس والإفصاح لها تأثيرها في تحديد قيمة الشركة وبالتالي في ترشيد أحكام وقرارات المستثمرين، فاعتبار العناصر غير الملموسة ضمن أصول الشركة وإظهارها ضمن القوائم والتقارير المالية التي هي أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستثمرين يكون له أثر مباشر على قيمة المتغيرات المحاسبية بقائمة المركز المالي والدخل (مثل رأس المال المستثمر وصافي الدخل)، حيث يتم رسمة تكاليف الاستثمار في الموجودات غير الملموسة واعتبارها نفقات رأسمالية بدلاً من اعتبارها نفقات إيرادية جارية وهو ما يؤدي إلي زيادة صافي الدخل بالفرق بين التكاليف التي تم رسمتها وبين التكاليف التي تم اعتبارها مصروفات إيرادية جارية، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية التي تعتبر من أهم محددات قرارات وأحكام المستثمرين.

اذ ان الغرض الرئيسي لقيام الشركة هو توليد الأرباح وتعظيم قيمة الشركة فيعتبر الاستثمار هو جوهر العملية الاقتصادية وجوهر عمل الشركات في الأساس يقابله في نهاية العام قوائم مالية تحدد نتيجة النشاط عن دخل الشركة عن العام السابق وتنبأ بالعام القادم. وتعتبر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت الراهن من العمليات الصعبة والمعقدة في ظل العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تسبب التغير المستمر في بيئة الاستثمار، فضلاً عن أن طبيعة القرار الاستثماري يتعلق بالمستقبل الذي يحيطه ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وحتى يتمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة بشأن الاستثمار في الموجودات غير الملموسة فإنه يجب أن يتوافر له المعلومات اللازمة لتقييم العائد والمخاطرة وخفض درجة عدم التأكد (كشكو، ٢٠١٦: ٤٧).

سادساً. الجانب العملي

يتناول الجانب العملي للبحث في إطار هدفه في تحديد طبيعة المعالجات المحاسبية المحلية للموجودات غير الملموسة في ظل النظام المحاسبي الموحد وعدم استيعاب النظام للقاعدة المحاسبية المحلية (٢) وتوظيفها في الجانب التطبيقي، ومن ثم بيان انعكاسات ذلك في قرارات الاستثمار، سيتم تناول ذلك في محورين رئيسيين.

أ. دراسة محتوى القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يستهدف هذا المحور اظهار طبيعة وحجم الابلاغ المالي عن الموجودات غير الملموسة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في ظل متطلبات النظام المحاسبي الموحد. وفيما يلي الجدول (١) الذي يوضح نسبة توزيع الشركات في سوق العراق للأوراق المالية بحسب القطاعات:

الجدول (١) نسبة الشركات حسب القطاع في سوق العراق للاوراق المالية

ت	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	المصارف	37	31.10%
2	صناعة	25	20.50%
3	التحويل المالي	18	14.7%
4	خدمات	10	8.20%
5	فنادق والسياحة	10	8.20%
6	الاستثمار	9	7.30%
7	زراعة	6	5.00%
8	التأمين	5	4.17%
9	الاتصالات	2	1.63%
	المجموع	122	100%

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية. من خلال الجدول (١) يتضح بان نسبة 31.10% من الشركات المدرجة هي ضمن قطاع المصارف وان 20.50% تابعة لقطاع الصناعة، اما شركات التحويل المالي فبلغت نسبتها 14.7% والخدمات والفنادق والسياحة كانت بنسبة 8.20%، في حين بلغت نسبة شركات قطاع الاستثمار 7.30% والزراعة 5.00% وقطاع التأمين 4.17% واخيراً قطاع الاتصالات كانت بنسبة 1.63%.

ومن خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة والموزعة بين (٩) قطاعات بأسلوب المسح الشامل وللجنة المالية ٢٠١٥. تم تصنيف تلك الشركات من حيث المعالجة والافصاح عن الموجودات غير الملموسة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد ومن حيث تطبيقها لمعايير الابلاغ المالي الدولي، فان عملية التحليل ستنتم بخطوتين، الخطوة الاولى سيتم تحليل الشركات في جميع القطاعات من حيث ما إذا كانت الشركة قد ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها ام لا، والخطوة الثانية سيتم تحليل الشركات التي ادرجت موجودات غير ملموسة في قوائمها من حيث تطبيقها لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد او معايير المحاسبة الدولية باعتبارها عينة البحث.

الخطوة الاولى: تحليل الشركات في جميع القطاعات من حيث ما إذا كانت الشركة قد ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها ام لا وسيتم ذلك حسب كل قطاع.

١. **قطاع المصارف:** هناك (٢٤) مصرف قد أدرج الموجودات غير الملموسة ضمن القوائم المالية، في حين ان هناك (١٠) مصارف لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية و (٣) مصارف قد اهملت لعدم نشر بياناته المالية، وفيما يلي الجدول (٢) الذي يوضح ذلك:

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات	ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	مصرف العربية الاسلامي	✓			21	مصرف البلاد الاسلامي		✓	
2	مصرف آشور الدولي للاستثمار	✓			22	مصرف الموصل	✓		

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات	ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
3	مصرف بابل	✓			23	مصرف المنصور		✓	
4	مصرف بغداد	✓			24	مصرف الوطني الاسلامي		✓	
5	مصرف جيهان الإسلامي	✓			25	مصرف الاهلي العراقي		✓	
6	المصرف التجاري العراقي	✓			26	مصرف الشمال		✓	
7	مصرف دجلة والفرات	✓	✓		27	مصرف القابض الاسلامي			
8	مصرف دار السلام للاستثمار	✓			28	مصرف الائتمان العراقي		✓	
9	مصرف الاقتصاد	✓		✓	29	مصرف الاقليم			
10	مصرف ايلاف الاسلامي	✓	✓		30	مصرف سومر التجاري			
11	مصرف اربيل الاستثمار والتمويل		✓		31	مصرف عبر العراق			✓
12	مصرف الخليج التجاري	✓	✓		32	مصرف الثقة الدولي الاسلامي			
13	مصرف الاستثمار العراقي		✓		33	مصرف المتحد للاستثمار			✓
14	مصرف التنمية الدولي	✓	✓		34	مصرف الاتحاد العراقي			
15	المصرف العراقي الاسلامي		✓		35	مصرف الوركاء			✓
16	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	✓	✓		36	مصرف العالم الاسلامي			
17	مصرف نور العراق الاسلامي	✓	✓		37	مصرف زين العراقي الاسلامي			
18	مصرف الدولي الاسلامي	✓							
19	مصرف الجنوب الاسلامي			✓					
20	مصرف كردستان	✓							

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٢. قطاع الصناعة: هناك (٩) شركات اظهرت الموجودات غير الملموسة ضمن القوائم المالية في حين ان هناك (١٥) شركة لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية و (١) شركة لعدم توفر بيانات عن الشركة بشكل عام وفيما يلي الجدول (٣) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٣) الشركات العاملة في قطاع الصناعة من حيث الابلاغ عن موجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات	ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	بغداد لمواد التغليف	✓			14	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية		✓	
2	بغداد لمشروبات الغازية	✓			15	المنصور للصناعات الدوائية		✓	
3	البيرة الشرقية	✓			16	الصناعات الكيماوية العصرية	✓		
4	الصناعات الالكترونية	✓			17	صناعة المواد الانشائية الحديثة	✓		
5	الفلوجة لإنتاج المواد الانشائية		✓		18	الصناعات المعدنية والدرجات		✓	
6	الوطنية لصناعة وتجارة الاثاث	✓			19	الخطاطة الحديثة		✓	
7	الهلال الصناعية		✓		20	صناعة الاصباغ الحديثة	✓		
8	العراقية لصناعات الكارتون		✓		21	الوطنية لصناعات الكيماوية والبلاستيكية		✓	
9	العراقية لصناعة وتسويق التمور		✓		22	نبوي لصناعات الغذائية			✓
10	العراقية للأعمال الهندسية		✓		23	مشروبات الغازية الشمالية	✓		
11	العراقية للسجاد والمفروشات		✓		24	انتاج الالبسة الجاهزة		✓	
12	كركوك لإنتاج المواد الانشائية		✓		25	صناعات الخفيفة		✓	
13	الخازر لإنتاج المواد الانشائية	✓							

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٣. قطاع التحويل المالي: هناك (١٥) شركة تحويل مالي اظهرت الموجودات غير الملموسة ضمن القوائم المالية، وان (٣) شركات لم تتوفر بيانات عنها بشكل عام وفيما يلي الجدول (٤) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٤) الشركات العاملة في قطاع التحويل المالي من الابلاغ عن موجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	العربية المتحدة	✓		
2	عطاء الغري			✓
3	الحرير	✓		
4	الطيف	✓		
5	المهج	✓		
6	العراقية	✓		
7	المنافع	✓		
8	مؤتة	✓		
9	المرج العالمية	✓		
10	المؤتمن	✓		
11	النبال العربية	✓		
12	النور	✓		
13	النبلاء	✓		
14	الرابطه المالية	✓		
15	النهر الخالد			✓
16	سما بغداد	✓		
17	الشركة المتحدة			✓
18	الوائل	✓		

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية.

٤. قطاع الخدمات: هناك (٥) شركات في هذا القطاع وجدت الموجودات غير الملموسة ضمن موجوداتها المدرجة بالقوائم المالية وان (٥) شركات لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية وفيما يلي الجدول (٥) الذي يوضح ذلك

الجدول (٥) الشركات العاملة في قطاع الخدمات من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	الامين للاستثمارات العقارية	✓		
2	البداية للنقل العام		✓	
3	بغداد للخدمات السيارات		✓	
4	بغداد العراق للنقل العام	✓		
5	العراقية للنقل المنتجات النفطية		✓	
6	العراقية للنقل البري	✓		
7	مدينة العباب الكرخ	✓		
8	الموصل لمدن العباب	✓		
9	المعمورة للاستثمارات العقارية		✓	
10	النخبة للمقاولات العامة		✓	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية.

٥. قطاع الفنادق والسياحة: هناك (٥) شركات من هذا القطاع وجدت الموجودات غير الملموسة ضمن موجوداتها المدرجة بالقوائم المالية وان (٥) شركات لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية وفيما يلي الجدول (٦) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٦)

الشركات العاملة في قطاع الفنادق والسياحة من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	اشور	✓		
2	بغداد	✓		
3	بابل		✓	
4	عشتار		✓	
5	كربلاء		✓	
6	المنصور	✓		
7	الوطنية	✓		
8	فلسطين		✓	
9	سدير		✓	
10	المدينة السياحية	✓		

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٦. قطاع الاستثمار: هناك (٣) شركات وجدت الموجودات غير الملموسة ضمن موجوداتها المدرجة بالقوائم المالية وان (٦) شركات لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية وفيما يلي الجدول (٧) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٧) الشركات العاملة في قطاع الاستثمار من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	الامين		✓	
2	الايام		✓	
3	الباتك		✓	
4	الخير	✓		
5	بين النهرين		✓	
6	القمة	✓		
7	الوئام	✓		
8	الزوراء		✓	
9	الخيمة		✓	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٧. قطاع الزراعة: هناك (١) شركة وجدت الموجودات غير الملموسة ضمن موجوداتها المدرجة بالقوائم المالية وان (٥) شركات لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية وفيما يلي الجدول (٨) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٨) الشركات العاملة في قطاع الزراعة من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	الاهلية	✓		
2	العراقية للإنتاج وتسويق اللحوم		✓	
3	العراقية للمنتجات الزراعية		✓	
4	العراقية للإنتاج البذور		✓	
5	الحديثة للإنتاج الحيواني		✓	
6	الشرق الاوسط للإنتاج الاسماك		✓	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٨. قطاع التامين: ان جميع شركات قطاع التامين لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها. وفيما يلي الجدول (٩) الذي يوضح ذلك:

الجدول (٩) الشركات العاملة في قطاع التامين من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	الاهلية		✓	
2	الامين		✓	
3	دار السلام		✓	
4	الخليج		✓	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

٩. قطاع الاتصالات: ان جميع شركات قطاع الاتصالات وجدت الموجودات غير الملموسة ضمن موجوداتها المرفقة بالقوائم المالية وفيما يلي الجدول (١٠) الذي يوضح ذلك:

الجدول (١٠) الشركات العاملة في قطاع الاتصالات من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	اسم الشركة	مدرج بالقوائم	غير مدرج بالقوائم	عدم توفر البيانات
1	اسيا سيل	✓		
2	الخاتم	✓		

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

وفيما يلي الجدول (١١) الذي يلخص الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وحسب القطاع من حيث ادراجها للموجودات غير الملموسة ضمن قوائمها المالية.

الجدول (١١) الشركات في جميع القطاعات من حيث الابلاغ عن الموجودات غير الملموسة

ت	القطاع	عدد الشركات	ادراج الموجودات غير الملموسة	نسبة مئوية	عدم ادراج الموجودات غير الملموسة	نسبة مئوية	عدم توفر البيانات	نسبة مئوية
1	المصارف	37	24	64.9%	10	27%	3	8.1%
2	صناعة	25	9	36%	15	60%	1	4%
3	التحويل المالي	18	15	83.3%	-	-	3	16.7%
4	خدمات	10	5	50%	5	50%	-	-
5	فنادق والسياحة	10	5	50%	5	50%	-	-
6	الاستثمار	9	3	33.3%	6	66.7%	-	-
7	زراعة	6	1	1.7%	5	98.3%	-	-
8	التامين	5	-	0%	5	100%	-	-
9	الاتصالات	2	2	100%	-	0%	-	-
	المجموع	122	64	52.5%	51	41.8%	7	5.7%

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

من خلال الجدول اعلاه يتبين بان نسبة الشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة ضمن قوائمها المالية لقطاع المصارف كانت بنسبة (64.9%) وان (27%) من شركات قطاع المصارف لم تدرجها في قوائمها المالية وان نسبة (8.1%) لم يتوفر لها منشورة في السوق. اما شركات قطاع الصناعة فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية كانت بنسبة (36%) وان (60%) من الشركات لم تدرجها في قوائمها المالية وان نسبة (4%) لم يتوفر لها بيانات منشورة. اما شركات قطاع التحويل المالي فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية كانت بنسبة (83.3%) وان (16.7%) من الشركات لا تتوفر لها بيانات منشورة. اما شركات قطاع الخدمات وقطاع الفنادق والسياحة فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية كانت بنسبة (50%) وان (50%) من الشركات لم تدرجها في قوائمها المالية. اما شركات قطاع الاستثمار فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية كانت بنسبة (33.3%) وان (66.7%) من الشركات لم تدرجها في قوائمها المالية. اما شركات قطاع التأمين فكانت (100%) من الشركات لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية. واخيراً شركات قطاع الاتصالات فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية كانت بنسبة (100%).

اما على مستوى جميع القطاعات فالشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة كانت (٦٤) شركة اي بنسبة (52.5%)، وبالمقابل كانت عدد الشركات التي لم تدرج موجوداتها غير الملموسة في القوائم المالية بلغت (٥١) شركة وبنسبة (41.8%) اما الشركات التي لم تتوفر عنها بيانات في موقع السوق فبلغت (٧) شركات وبنسبة (5.7%).

وتشير نتائج التحليل اعلاه الى ان (٥١) شركة من مجموع (١٢٢) شركة مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لم تدرج الموجودات غير الملموسة في قوائمها المالية مما يشير الى ان عدد كبير منها قد افرغت قوائمها من احد اهم عناصر القوائم المالية ألا وهي الموجودات غير الملموسة، والتي لها تأثير مباشر في قرارات المستثمرين مما يشير الى ضعف جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في ضوء المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي تصاحب اداء الشركات عند ممارسة نشاطها وتحملها نفقات ابحاث و تطوير او حملات اعلانية ونفقات الطبع والنشر ودراسات الجدوى الاقتصادية وبما في ذلك نفقات التأسيس وخاصة ان عدد لا بأس به من هذه الشركات حديثة التأسيس وكل هذه الامور تثير تساؤل عن مدى مصداقية القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ومن جهة وعن مدى مصداقية السوق ككيان يمكن الاعتماد عليه من قبل المستثمرين كجهة مستقلة والتي تمثل مصدر للمعلومات للجهات الداخلية والخارجية من جهة اخرى.

الخطوة الثانية: دراسة وتحليل الشركات التي ادرجت الموجودات غير الملموسة في قوائمها والتحقق فيما اذ قد اعدت ذلك وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد او المعيار المحاسبي الدولي (٣٨). وتبين بان هناك مصرفين فقط قد أفصحا عن موجوداتها غير الملموسة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية معاً من مجموع الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، فيما اعتمدت الشركات المتبقية على متطلبات النظام المحاسبي الموحد فقط. وفيما يلي الجدول (١٢) يوضح ذلك:

الجدول (١٢) النظام المتبع للشركات في المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة

ت	القطاع	عدد الشركات عينة البحث	الافصاح وفقاً للنظام المحاسبي الموحد	الافصاح وفقاً للمعيار الدولي
1	المصارف	24	24	2
2	صناعة	9	9	-
3	التحويل المالي	15	15	-
4	خدمات	5	5	-
5	فنادق والسياحة	5	5	-
6	الاستثمار	3	3	-
7	زراعة	1	1	-
8	التأمين	0	0	-
9	الاتصالات	2	2	-
	المجموع	64	64	2

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

وخلاصة التحليل اعلاه تشير الى:

١. يغلب على القوائم المالية للشركات المدرجة الطابع الاقتصادي اكثر منه الطابع المحاسبي اي ان الشركات في اعتمدها على متطلبات النظام المحاسبي الموحد خرجت عن تبويب الموجودات غير الملموسة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولي من حيث القياس والافصاح باعتبارها موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة وموجودات متداولة الى تبويبها لمجموعات تدل كل منها على تصرف اقتصادي معين، فمجموعة الموجودات الثابتة جاءت من ضمنها الموجودات غير ملموسة لتعبر عن الطاقات الانتاجية المستغلة وهذا يصعب على المستثمر العادي (الداخلي والخارجي) امكانية فهمها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
٢. ان سوق العراق للأوراق المالية هي الجهة المسؤولة عن اصدار التقارير والقوائم المالية للشركات وعليه فان استقراء القوائم المالية للشركات المدرجة تفتقر لميزة جلب المستثمرين ورفع الوعي المحاسبي ومنهم المستثمرين على وجه الخصوص.
٣. من خلال استقراء القوائم المالية للشركات المدرجة يلاحظ ادراج الموجودات غير الملموسة (نفقات إيرادية مؤجلة) ضمن الموجودات الثابتة وضمن دليل ١١٨٥ على الرغم من اختلاف خصائصها، كما ان المعيار الدولي (٣٨) خصص معياراً مستقلاً لكل منهما. وهو ما يشير الى ان النظام المحاسبي المتبع يفتقر الى متطلبات المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٨) لرفع جودة المعلومات المحاسبية ٢.

ب. الدراسة التطبيقية المقارنة

يستهدف المحور الحالي بيان انعكاسات المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة في ظل تطبيقات النظام المحاسبي الموحد العراقي والمعيار المحاسبي الدولي ٣٨ في قرارات الاستثمار من خلال توظيف ادوات التحليل المالي باستخدام النسب المالية في بيان أثر نتائج الابلاغ المالي في مدخلات قرارات الاستثمار والمتعلقة بعنصر الموجودات غير الملموسة.

وفي هذا السياق فقد تم اختيار مصرف بغداد كعينة للدراسة التطبيقية المقارنة. وهو أول مصرف رُخص له العمل في العراق، حيث بدأ بالعمل المصرفي في سنة ١٩٩٢. وقد تأسس بعد تعديل المادة الخامسة من قانون البنك المركزي العراقي. وقد مارس مصرف بغداد الأعمال

المصرفية التجارية ونوع محفظته الخدمية حيث شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. تقوم الدراسة التطبيقية على احتساب وتفسير النسب المالية التي تؤثر فيها طبيعة ونوع المعالجات المحاسبية والافصاح عن الموجودات غير الملموسة كأحد بنود الموجودات طويلة الاجل في ظل كل من متطلبات النظام المحاسبي الموحد والمعياري المحاسبي الدولي ٣٨ للمصرف عينة البحث. وفي هذا السياق تم اعتماد القوائم المالية المنشورة المقارنة للسنة المالية ٢٠١٥ كما موضح في ملحق (١)، مع العلم بان المصرف عينة البحث قام بإعداد قوائم مالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واعتبارا من السنة المنتهية ٢٠١٥ حيث يقوم المصرف بإعدادها مرة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد ومرة اخرى وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

اولاً. التحليل المالي في ظل متطلبات النظام المحاسبي الموحد:

ان المصرف عينة البحث لم يفصح عن الموجودات غير الملموسة في قائمة الميزانية المعدة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد انما اضافها ضمن قيمة الموجودات الثابتة، وفي هذا الإطار تم احتساب النسب المالية ذات العلاقة وكانت نتائجها كالآتي:

$$\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{الوزن النسبي للموجودات الثابتة}$$

$$3,6\% = \frac{56,344,221}{1,549,536,698}$$

$$\frac{\text{الموجودات غير الملموسة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{الوزن النسبي للموجودات غير الملموسة}$$

$$0\% = \frac{0}{1,549,536,698}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات (الايراد)}}{\text{الموجودات الثابتة}} = \text{معدل دوران الموجودات الثابتة}$$

$$1,4 \text{ مرة} = \frac{79462590}{56344221}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات (الايراد)}}{\text{الموجودات غير الملموسة}} = \text{معدل دوران الموجودات غير الملموسة}$$

$$0 = \frac{79462590}{0}$$

وتبين نتائج التحليل اعلاه الاتي:

- ان الاجراء الذي اتخذه المصرف عينة البحث بعدم الافصاح عن الموجودات غير الملموسة برقم مستقل وادراجها ضمن الموجودات الثابتة كان نتيجة تطبيقها لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد الذي لم يميز بين انواع الموجودات واعطى كل الموجودات دليل حسابي (١).

- ان عدم التمييز بين الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة يعد اجراء مخالف للأعراف المحاسبية ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، على اعتبار ان هناك فرق بين كل من الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة من حيث الطبيعة، المعالجات، والابلاغ وهذا ما نتلمسه من تخصيص معيار دولي خاص لكل من الموجودات الثابتة معيار (١٦) والموجودات غير الملموسة معيار (٣٨).

- كان رقم الموجودات غير الملموسة لقائمة الميزانية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (٥,٥٠٥,٠٩٩) دينار، والموجودات الثابتة كانت بمبلغ (٥٠,٨٣٩,١٢٢) دينار، في حين تم اضافة مبلغ الموجودات غير الملموسة الى مبلغ الموجودات الثابتة لقائمة الميزانية المعدة وفقاً لنظام المحاسبي الموحد ليصبح الموجودات الثابتة بمبلغ (٥٦,٣٤٤,٢٢١) دينار وينتج عن ذلك ان المصرف قد افرغت قائمة الميزانية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد واحد من اهم عناصر القوائم المالية الا وهي الموجودات غير الملموسة.

- ان الاجراء التي اتخذها المصرف ادى الى تضخيم رقم الموجودات الثابتة واطهاره بمبلغ أكثر مما عليه وبالتالي ارتفاع الوزن النسبي للموجودات الثابتة لتصبح ٣,٦% وانخفاض الوزن النسبي للموجودات غير الملموسة لتصبح صفراً، وهو بهذا الاجراء يقلل من جودة المعلومات المقدمة الى الاطراف المستفيدة على الاعتبار ان جودة المعلومات لها خصائص الملائمة والموثوقية وخصائص مساندة اخرى وبالتالي انعكاسات ذلك على قرارات الاطراف المستفيدة.

- ان معدل دوران الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة يشير الى مدى كفاءة الشركة في استخدام تلك الموجودات في توليد الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة تلك الموجودات وكلما ارتفعت المعدل كلما دل على كفاءة الادارة في استخدام تلك الموجودات، الا ان معدل دوران الموجودات الثابتة ١,٤ مرة وفقاً للتطبيقات النظام المحاسبي الموحد مبالغ فيه على الاعتبار ان هناك تضخيم في قيمة تلك الموجودات على حساب الموجودات غير وذلك بإضافة مبلغ الموجودات غير الملموسة الى المبلغ الموجودات الثابتة وبالتالي فان معدل دوران الموجودات غير الملموسة اصبح صفراً، وان المصرف عينة بهذا الاجراء قد قلل من جودة المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية على اعتبار المصرف عينة البحث قد اخفى معلومات عن واحد من اهم عناصر القوائم المالية وما يترتب ذلك من آثار في قرارات الاستثمار.

ثانياً. التحليل المالي في ظل المعيار المحاسبي الدولي ٣٨:

ان التحليل المالي للوزن النسبي لعنصر الموجودات الثابتة وغير الملموسة في قائمة الميزانية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية كالآتي:

$$\text{الوزن النسبي للموجودات الثابتة} = \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\%٣,٣ = \frac{٥٠,٨٣٩,١٢٢}{١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨}$$

$$\frac{\text{الموجودات غير الملموسة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{الوزن النسبي للموجودات غير الملموسة}$$

$$0.3\% = \frac{5,505,099}{1,549,536,698}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات (الايراد)}}{\text{الموجودات الثابتة}} = \text{معدل دوران الموجودات الثابتة}$$

$$1.5 \text{ مرة} = \frac{79462590}{50839122}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات (الايراد)}}{\text{الموجودات غير الملموسة}} = \text{معدل دوران الموجودات غير الملموسة}$$

$$14.4 \text{ مرة} = \frac{79462590}{5505099}$$

وتشير النتائج المحسوبة الى:

- في ظل متطلبات معايير المحاسبة الدولية قام المصرف عينة البحث بالتمييز بين موجوداته الثابتة وغير الملموسة وادراجهما بمبلغ منفصل عن الاخر اذ بلغ مبلغ الموجودات الثابتة (٥٠,٨٣٩,١٢٢) دينار اما الموجودات غير الملموسة فبلغت (٥,٥٠٥,٠٩٩) ان هذا الاجراء يتفق مع المبادئ والاعراف المحاسبية.

- في ظل متطلبات معايير المحاسبة الدولية أصبح الوزن النسبي للموجودات الثابتة ٣,٣% والموجودات غير الملموسة ٠,٣%، وان هذا الاجراء التي اتخذه المصرف ادى الى اظهار حقيقة الوزن النسبي لكل الموجودات وهذا يزيد من جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية.

- ان معدل دوران الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية اظهرت حقيقة معدل الدوران لتلك الموجودات ومدى مساهمتها في توليد الايرادات، اذ كان معدل دوران الموجودات الثابتة ١,٥ مرة والموجودات غير الملموسة ١٤,٤ مرة، وان هذا الاجراء قد زاد من جودة المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية على اعتبار المصرف قد اظهر معلومات عن واحد من اهم عناصر القوائم المالية الا وهي الموجودات غير الملموسة وما يترتب على ذلك من آثار في قرارات الاستثمار.

وفيما يلي الجدول (١٣) الذي يوضح الوزن النسبي للموجودات الثابتة وغير الملموسة.

الجدول (١٣) الوزن النسبي للموجودات الثابتة وغير الملموسة

قيمة-الوزن النسبي-معدل الدوران	وفقا للنظام المحاسبي الموحد	وفقا لمعايير المحاسبة الدولي
قيمة الموجودات الثابتة	56,344,221	50,839,122
قيمة الموجودات غير الملموسة	0	5,505,099
الوزن النسبي الموجودات الثابتة	3.6%	3.3%
الوزن النسبي الموجودات غير الملموسة	0%	0.03%
معدل دوران الموجودات الثابتة	1.4	1.5
معدل دوران الموجودات غير الملموسة	0	14.4

الجدول من اعداد الباحثين.

ويتبين من الجدول السابق ان الوزن النسبي لعنصر الموجودات الثابتة في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد كان ٣,٦% اي بزيادة مقداره ٠,٣% عن الوزن النسبي لنفس العنصر وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، اي هناك تضخيم بنسبة ٠,٣% للموجودات الثابتة استناداً للنظام المحاسبي الموحد، كما ان الوزن النسبي للموجودات غير الملموسة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد اصبح صفراً على اعتبار ان المصرف ادرجها ضمن الموجودات الثابتة في حين بلغ الوزن النسبي للموجودات غير الملموسة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ٠,٣%، كما ان معدل دوران الموجودات الثابتة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد كانت ١,٤ مرة وبالمقابل كانت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ١,٥ مرة، في حين كانت معدل دوران الموجودات غير الملموسة صفراً استناداً للنظام المحاسبي الموحد وبالمقابل كانت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ١٤,٤، ونستنتج من ذلك ان القوائم المالية المعدة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد لا تعطي معلومات دقيقة وواضحة عن عناصر القوائم المالية مما يفقدها خاصية الملائمة والمصادقية وهو ما يؤثر في جودة المعلومات المقدمة وبالتالي التأثير في قرارات الاستثمار. إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على أحكام وقرارات المستثمرين، حيث أن الغرض من إعداد القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الشركة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. أن المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة بشقيها القياس والإفصاح لها تأثيرها في تحديد قيمة الشركة وبالتالي في ترشيد أحكام وقرارات المستثمرين، فاعتبار العناصر غير الملموسة ضمن أصول الشركة وإظهارها ضمن القوائم والتقارير المالية التي هي أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستثمرين يكون له أثر مباشر على قيمة المتغيرات المحاسبية بقائمة المركز المالي والدخل.
٢. ان استحداث النظام المحاسبي الموحد تبويباً مختلفاً عن التبويب التقليدي المتعارف عليه من قبل المحاسبين للموجودات بتبويبها وفقاً لاحتياجات الحسابات القومية أي تبويب الميزانية على اساس اقتصادي يخرج القوائم المالية من اطارها المحاسبي.
٣. عد النظام المحاسبي الموحد حساب ١١٨ نفقات إيرادية مؤجلة من ضمن حساب الموجودات الثابتة وهذا يخالف طبيعة هذه الموجودات ويخالف الأعراف المحاسبية إذ إن المحاسبة المالية تبويب هذه الموجودات تحت عنوان مستقل.
٤. ان الشركات المدرجة في السوق المالي عينة البحث قد ادرجت الموجودات غير الملموسة بمسمى اقتصادي وهي نفقات إيرادية مؤجلة وهي لا تتناسب ومفهومها للمستثمر العادي وبالأخص الاجنبي منهم.
٥. يتم اعادة التقييم للموجودات غير الملموسة بالقيمة العادلة وتستند الى الاسواق النشطة وفي حالة وجود زيادة في اعادة التقييم تعالج الفروق في حقوق الملكية. اما الانخفاض في اعادة التقييم فتعالج كمصروف على الفترة، وهذا ما لا يعتمد النظام المحاسبي الموحد اذ ان النظام يعتمد على التكلفة التاريخية فقط.

٦. لم يتطرق النظام المحاسبي الموحد الى الشهرة المولدة داخلياً كما جاء بها المعيار الدولي من حيث عدم الاعتراف بها.
٧. في ظل متطلبات معايير المحاسبة الدولية أصبح الوزن النسبي للموجودات الثابتة ٣,٣% والموجودات غير الملموسة ٠,٣%, وان هذا الاجراء الذي اتخذه المصرف عينة البحث ادى الى اظهار حقيقة الوزن النسبي لكل الموجودات وهذا يزيد من جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية.
٨. ان معدل دوران الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة وفقاً للمتطلبات معايير المحاسبة الدولية اظهرت حقيقة معدل الدوران لتلك الموجودات ومدى مساهمتها في توليد الايرادات، اذ كان معدل دوران الموجودات الثابتة ١,٥ مرة والموجودات غير الملموسة ١٤,٤ مرة، وان هذا الاجراء قد زاد من جودة المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية.
٩. في ظل متطلبات معايير المحاسبة الدولية قام المصرف عينة البحث بالتمييز بين موجوداتها الثابتة وغير الملموسة وادراجهما بمبلغ منفصل عن الاخر اذ بلغ مبلغ الموجودات الثابتة (١٢٢,٨٣٩,٥٠) دينار اما الموجودات غير الملموسة فبلغت (٥٠,٥٠٥,٠٩٩) ان هذا الاجراء يتفق مع المبادئ والاعراف المحاسبية.
١٠. ان المعلومات المحاسبية في ظل المحاسبي الموحد ذات نتائج مختلفة عن المعلومات في ظل متطلبات المعيار الدولي (٣٨) وبالتالي في نتائج التحليل المالي المستخدمة في بناء قرارات الاستثمار.

التوصيات

١. ضرورة تبني المعالجات المحاسبية واساليب العرض والافصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي في بناء قاعدة محاسبية محلية لتلافي تأثيراتها في جودة المعلومات المحاسبية.
٢. ضرورة تحرير القوائم المالية للشركات من هدف الربط بين حسابات الوحدة والحسابات القومية، وجعل القوائم المالية أكثر تعبيراً عن الجوهر المحاسبي الوارد في اطرها النظرية.
٣. ضرورة مراجعة النظام المحاسبي المحلي ليتلاءم مع الظروف الاقتصادية المستجدة للبلد والذي يتجه نحو الاقتصاد الحر، لتقليل الغموض وسد الفجوة في المعالجات المحاسبية متطلبات الابلاغ المالي بين النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات الابلاغ المالي.
٤. ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي بالعمل على الدفع باتجاه تطوير النظام المحاسبي الموحد بإصداراته من القواعد المحاسبية ومنها القاعدة المحاسبية (٢) المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة.
٥. ضرورة اجراء دراسات تقيس قدرة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على الالتزام الكامل بمعايير الابلاغ المالي الدولية وبما يمكن الجهات المشرفة اجراء التوافق بين المعايير المحلية والدولية.

المصادر

المصادر العربية

١. ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١.
٢. سوق العراق للأوراق المالية www.isx-iq.net.
٣. القوائم المالية لمصرف بغداد <https://ar.bankofbaghdad.com/>.

٤. المعيار المحاسبي الدولي (٣٨)، (٢٠١٦)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٥. المعيار المحاسبي الدولي (١)، (٢٠١٦)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٦. احمد، وريا برهان ومحمود، غازي عثمان، (٢٠٠٩)، امكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، تنمية الرافين مجلد ٣١ العدد ٩٥، جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد.
٧. السقا، السيد احمد، (٢٠١٠)، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
٨. الشرعبي، جمال عبد الواسع عبدالله غالب، (٢٠٠٢)، تقويم النظام المحاسبي الموحد لمؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد.
٩. طاحون، محمد عبدالحميد، (٢٠٠٠)، دور الارباح والقيمة الدفترية للسهم في تحديد اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد ٢ المجلد ٤.
١٠. حسن، أبناس عبدالله، (١٩٩٩)، التوحيد المحاسبي والتحيز الوظيفي المحاسبي، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
١١. فرحان، عماد محمد، (٢٠١٦)، مدى كفاءة وفاعلية المحاسبة والرقابة على تكاليف البحث والتطوير في البيئة العراقية وفق المعايير الدولية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
١٢. كشكو، سائد محمود، (٢٠١٦)، مدى الافصاح عن الموجودات غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، فلسطين.
١٣. الواعظ، طالب عمران ورزاق، نور، (١٩٩١)، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، وزارة التعليم العالي هيئة المعاهد الفنية، مطبعة جامعة الموصل.

المصادر الأجنبية

1. Chander, S., & Vishakha, M. (2011). A study on intangible assets disclosure: An evidence from Indian companies, *Intangible Capital*, 7(1), 1-30.
2. Eckstein, C., (2004), the measurement and recognition of intangible assets: then and now, *Accounting Forum*, 28 (2), 139-158.
3. Gerpott, T. J. & Thomas, S. E., & Hoffmann, A. P. (2008), Intangible asset disclosure in the telecommunications industry, *Journal of intellectual capital*, 9(1), 37-61.
4. Qian, R. (2010), Research on information disclosure of intangible assets for software enterprises. Paper presented at 3rd international conference on information management innovation management and industrial engineering. North China Electric Power University, China.
5. Silva, M. (2009) Disclosure of intangible assets: an empirical study of financial corporations in the Iberian Peninsula. (Unpublished Master's Thesis) Coimbra University, Portugal.

الملحق

١. جانب الموجودات من الميزانية العامة لمصرف بغداد وفقاً للتطبيقات النظام المحاسبي الموحد

٣١/كانون الأول/٢٠١٥		الميزانية العامة		بيان (أ) ١ من ٢	
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	الموجودات	٢٠١٥/١٢/٣١ الف دينار	٢٠١٤/١٢/٣١ الف دينار	
١	١٨	الموجودات المتداولة			
٢	١٥	النقد	٨٧٠,٨٧٩,٦٢٣	٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣	
٣	١٤	الاستثمارات	٢٥٨,٨٢٧,٨٨٤	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩	
٤	١٤٤	الائتمان النقدي	٢,٢٠٤,٢٩٩	٢,٢٠٤,٢٩٩	
٥	١٤٤	الأوراق التجارية المخصصة والميتعة	٢٣٥,٧١٨,٨٥٨	٢٢٦,٦٩٩,٦٧٣	
٦	١٦	القروض والتسليفات	٢٣٧,٩٢٢,١٥٧	٢٢٨,٩٠٢,٩٧٢	
٧	١٦	المدينون وأرصدة مدينت	١٢٥,٥٥١,٨١٣	٩٣,٧٥٣,٠٤٤	
٨	١٦	الأرصدة المدينت	١,٤٩٢,١٩٢,٤٧٧	١,٧٧٠,٠٨٧,٧٠٨	
٩	١٦	الموجودات الثابتة القائمة - بالقيمة الدفترية	٥٦,٣٤٤,٢٢١	٥٧,٤١٧,٦١٧	
١٠	١٦	بعد تنزيل الإندثار والإطفاءات	١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥	
١١	١٩	مجموع الموجودات			
١٢	١٩	الحسابات المتقابلة التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية	٦٩٩,٨٨٠,٢٧٧	٧٧٥,٢٢٦,٩١٢	
١٣	١٩	بعد تنزيل التأمينات لها مقابل			

٢. جانب الموجودات من الميزانية العمومية لمصرف بغداد وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.

٣١/كانون الأول/٢٠١٥		البيانات المالية استناداً للمعايير الدولية		بيان (أ) ١ من ٢	
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	الموجودات	٢٠١٥	٢٠١٤	
١	١٨	الموجودات المتداولة			
٢	١٥	النقد وما في حكمه	٨٧٠,٨٧٩,٦٢٣	٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣	
٣	١٤	الاستثمارات القابلة قصيرة الاجل	٢٥٨,٨٢٧,٨٨٤	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩	
٤	١٤٤	الأوراق التجارية	٢,٢٠٤,٢٩٩	٢,٢٠٤,٢٩٩	
٥	١٤٤	القروض والتسليفات	٢٣٥,٧١٨,٨٥٨	٢٢٦,٦٩٩,٦٧٣	
٦	١٦	السلف الشخصية للموظفين	٢,٥٠٠	٩,٥٠٠	
٧	١٦	مدينون وأرصدة مدينت	١٢٥,٥٥١,٨١٣	٩٣,٧٥٣,٠٤٤	
٨	١٦	مجموع الموجودات المتداولة	١,٤٩٢,١٩٢,٤٧٧	١,٧٧٠,٠٨٧,٧٠٨	
٩	١٦	موجودات غير متداولة			
١٠	١٦	الموجودات الثابتة ومشاريع قيد الانجاز - بالصافي	٥٠,٨٣٩,١٢٢	٥١,٣٢١,٧٥٧	
١١	١٦	موجودات غير ملموسة - بالصافي	٥,٥٠٥,١٩٩	٦,٠٩٥,٨٦٠	
١٢	١٦	استثمارات مالية طويلة الاجل	١,٠٩٥,٠٠٠	-	
١٣	١٦	مجموع الموجودات غير المتداولة	٥٧,٤٣٩,٢٢١	٥٧,٤١٧,٦١٧	
١٤	١٩	مجموع الموجودات	١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥	

٣١/كانون الأول/٢٠١٥		حساب الأرباح والخسائر		بيان (ب)	
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	السنة الحالية	السنة السابقة	الف دينار	الف دينار
إيرادات النشاط الجاري					
١٣	٤٣	٨١٦,٣٢١	٧٧٩,٠٦٥		
١٤	٤٤	٦٨,٠٠٢,٧٩٧	٥٧,٠٥٨,٣٧٠		
١٥	٤٦	١٠,٦٣٨,٤٧٢	١٨,٢٠٨,٩٢٩		
		٧٩,٤٦٢,٥٩٠	٧٦,٠٤٦,٣٦٤		
تنزل: مصروفات النشاط الجاري					
١٦	٢٤	١٢,٤٠١,١٧٦	١٢,١٧٦,١٥٠		
٦	٢٧	٢,٧٧٣,٢٥١	٢,٨٨٨,٩١٨		
١٧	٣٣,٣١	٢٤,٩٩٧,٩٥٣	٢٤,٩٤٠,٦٤٧		
		٤٠,١٧٢,٠٢٠	٤٠,٠٠٥,٧١٥		
		٣٩,٢٩٠,٥٧٠	٣٦,٠٤٠,٦٤٩		
تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى					
١٨	٤٩	١٠,٣٠٢,٦٥٥	٢١٨,٧٨٠		
تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى					
١٩	٢٨	٢٥,٠٤٢,٩٧٤	١,٣٤٦,٨١٢		
٢٠	٢٩	١,٢٨٩,٥٧٨	٢,٠٦٥,٦١٧		
		٣٦,٣٣٢,٥٥٢	٣,٤١٢,٤٢٩		
		١٣,٢٦٠,٦٧٣	٣٢,٨٤٧,٠٠٠		
الفائض القابل للتوزيع					
يوزع كما يلي:-					
		٧,٥٤٤,٠٥١	٥,٠٦٦,٣٤٢		
		—	٧,٠٠٠,٠٠٠		
		٢٨٥,٨٢١	١,٠٣٩,٠٣٣		
		٥,٤٣٠,٧٩١	١٩,٧٤١,٦٢٥		
		١٣,٢٦٠,٦٧٣	٣٢,٨٤٧,٠٠٠		